

«مدام بوفاري» لفلوير. ثم بعض روايات غسان كنفاني، ورواية «السكن في الأدوار العليا» لرفعت السعيد، ثم رواية «صالبيا» للكاتب التركي «يلمازغوني»، وأخيراً يشير الناقد إلى أحد الأفلام الروسية دون أن يذكر عنوانه⁽¹²¹⁾.

وهذه النصوص النموذجية يمكن اعتبارها مظهراً من مظاهر قوانين الأساس المعتمدة في التحليل لأنها جميعاً نصوص تحقق المثل النموذجي الذي يريد الناقد أن يجده في الرواية العربية عموماً، وخاصة في النماذج التي تناولها «بالتحليل». فهل استجاب المتن الرئيسي لهذا النموذج؟ هذا ما سنجيب عنه في القسم اللاحق.

ولعلّه من الملاحظ أننا تعمّدنا وضع كلمة «تحليل» بين مزدوجتين وذلك لأن الحجم العام المخصص «للتحليل» لا يتلاءم مع كثرة نصوص هذا المتن، ومن حق أي ناقد للنقد أن يتساءل هل هناك مشروعية لاصدار أحكام نقدية على كل نص إبداعي، ربما استغرق تأليفه عدداً من السنوات، ضمن ست صفحات أو تزيد بقليل^(*). إن حجم التحليل هنا له أهمية خاصة، ما دام يقدم فكرة عن قدر الاهتمام بالنص. فهل يمكن أن نفتح المجال للنص المدرّس لكي يتحدث عن نفسه ضمن تلك الصفحات القلائل في حين أن معدل حجمه الحقيقي يتجاوز 100 صفحة؟ ونقدم هنا جدولاً توضيحياً لمستويات الاهتمام «بالتحليل» مشيرين بالطبع لنصوص المتن الرئيسي وحدها⁽¹²²⁾: (انظر الجدول على الصفحة التالية).

ويتضح من هذا الجدول أن معدل ما خصصه الناقد لتحليل كل نص من الروايات المدرّسة، لا يتجاوز ست صفحات من الكتاب وهو كما أشرنا سابقاً - في الهامش - من الحجم الصغير (18/10)؛ ففي الوقت الذي تتعدّد فيه مشاكل وأدوات تحليل وتشعب القضايا المتعلقة بطبيعة تركيب الفن الروائي، ودور الكاتب، ومعطيات الواقع في صياغة بنائه، يبدو الاختصار على تعليقات سريعة غير كاف للنهوض بالعمل النقدي. وسنتبين صحة هذه الملاحظة في المبحث التالي.

(121) نشير هنا بالترتيب أعلاه إلى مواطن ذكر هذه النصوص النموذجية في الكتاب. أنظر الصفحات - 63 - 72 - 73 - 82 - 97 - 111.

(*) نشير إلى أن الكتاب من الحجم الصغير جداً، مقياس 18/10.

(122) هذا الجدول الاحصائي قريب من الدقة رغم أننا عند توقف التحليل عند نصف الصفحة نحتسب الصفحة كاملة، ولا نحتسبها عندما تقل عن نصف صفحة.